



Unicons

شركة يونيكونز للاستشارات المحدودة

سلسلة ورش عمل

للتوافق حول برنامج الإصلاح الإقتصادي في السودان

ورشة عمل رقم (4): قطاع التعليم

مستقبل التعليم في السودان

إعداد وتقديم:

بروف. محمد الأمين أحمد التوم

الخرطوم، مايو 2015م

المحتويات

1- مقدمة.....	- 3 -
2- ضرورة الاصلاح الجذري.....	- 3 -
3-التعليم العام في المستقبل.....	- 4 -
1.3 - الغرض من التعليم.....	- 4 -
2.3 - تنظيم التعليم العام.....	- 6 -
3.3 – تمويل التعليم.....	- 10 -
4 – التعليم العالي في المستقبل.....	- 10 -
1.4 - المقاصد والأهداف.....	- 14 -
2.4 - التمايز والتنوع.....	- 15 -
3.4 - التعليم العالي والدولة.....	- 18 -
4.4 –حجم النظام.....	- 19 -
5.4 - التمويل.....	- 20 -
6.4 - الجودة.....	- 21 -
7.4 – البحوث.....	- 22 -
8.4 - مثال للدمج: جامعات دارفور.....	- 23 -
5-ملاحظات ختامية.....	26.....

ملحق (1): أهمية وسياقات التعليم

ملحق (2): واقع التعليم العام في السودان

ملحق (3): واقع التعليم العالي في السودان

ظل السودان يواجه، منذ ان نال استقلاله في عام 1956 وحتى اليوم، ثلاثة تحديات كبرى متأزرة:

- إنجاز سلام مستدام
- تبني نظام حكم يحتفي بالتنوع، ويسعى لترسيخ ديمقراطية المشاركة، ويؤسس على المواطنة وسيادة حكم القانون، ويحقق العدالة الاجتماعية.
- إنجاز تنمية بشرية مستدامة.

وأزعم أن التعليم، بقطاعيه العام والعالى، يلعب دوراً حاسماً في التصدي لهذه التحديات بفاعلية. ليس هذا فحسب، بل أزع أيضاً انه لا يمكن مواجهة هذه التحديات دون نظام تعليم نوعي. وأقدم في ملحق (1) الحجج التي تسند هذين الزعمين. فهل يلعب نظام التعليم في السودان هذا الدور المناط به؟ تتطلب الإجابة على هذا السؤال التعرف على واقع هذا النظام بالضرورة. لكن، يجب ان ندرك ان الفهم الصحيح لهذا الواقع يتطلب التعرف إبتداءً على السياق الذي يعمل فيه. وهذا ما أعرضه في ملحق (1).

ونسبة للاختلافات الهامة بين قطاعي التعليم، العام والعالى، في الأغراض والمهام والهيكل الإدارية، وأساليب التعليم والتعلم، ضمن اشياء أخرى، يكون من الانسب معالجة واقع كل قطاع على حدة دون أن نغفل العلاقات الهامة بينهما. سأناقش واقع التعليم العام في ملحق (2) وأخصص ملحق (3) لعرض واقع التعليم العالى.

إن الغرض الرئيسي من هذه الورقة هو استشراف المستقبل. وأقدر أنه لا يوجد خلاف مهم بين المهتمين بقضايا التعليم حول السمات الاساسية لواقع قطاع التعليم في السودان. لذلك رأيت انه من الانسب وصف وتحليل هذا الواقع في ملاحق يرجع اليها القارئ عند الضرورة وأركز على رؤيتي لمستقبل القطاع.

2- ضرورة الاصلاح الجذري

يلعب التعليم دوراً بارزاً في إعادة إنتاج المجتمع الذي يوجد فيه. لذلك تسعى النخب الحاكمة للسيطرة عليه وصياغته بما يتناسب مع خدمة مصالحها. فنظام التعليم الحالي لا يمكن ان ينجح في خدمة مصالح مجتمع بديل يختلف جوهرياً عن المجتمع الحالي.

إضافة الى هذه الملاحظة، من المهم ان ندرك ان فرعي قطاع التعليم يشتركان في سمات اساسية:

- محدودية فرص التعليم
- عدم العدالة في توزيع الفرص المتاحة
- فقر نوعية التعليم

○ خلل بنيوي يتمثل في عدم التوازن بين التعليم الاكاديمي والفني / التقني

إذا، يتطلب السعي لتأسيس مجتمع بديل تأسيس نظام تعليم بديل يتسق مع هذا المجتمع ويخدم مقاصده.

أختتم هذه المقدمة بتتوييه لازم عن البيانات. لقد اشتهر السودان بالإفتقار إلى البيانات (أنظر مثلاً قواعد بيانات البنك الدولي وإحصاءات اليونسكو السنوية). وعلى الرغم من أن الحكومات المختلفة قد أطلقت أنواعاً مختلفة من الخطط القومية، إلا أن بعض البيانات الأساسية لتصميمها غير متاحة ببساطة. فعلى سبيل المثال، في مجالات التعليم والعلوم والتقنية الشديدة الترابط، لا تتوفر بيانات الإنفاق، وصافي معدلات الالتحاق، وعدد ونوعية العاملين في البحوث والتطوير، وأعداد المعلمين المؤهلين، وحجم ونوعية مقتنيات المكتبات. وعندما تتوفر البيانات، فإنها تعاني في بعض الأحيان من عدم الإتساق.

3-التعليم العام في المستقبل

يلزم كل من يسعى لتأسيس سودان بديل يعم فيه سلام راسخ، وتتوفر فيه فرص حقيقية للمشاركة في صنع السياسات وإتخاذ القرار لكل المواطنين الراشدين، ويسود فيه حكم القانون، ويلتزم بجميع المواثيق الدولية لحقوق الانسان، ويعتمد المواطنة أساساً للحكومة الديمقراطية، وبحتفى يتنوعه الإثني والثقافي، ويتبنى خطة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة، ويلتزم قولاً وفعلاً بالمساهمة في إثراء الحضارة الإنسانية؛ وأن يسعى في ذات الوقت لتأسيس نظام تعليم ينسجم ويدعم هذا الوطن البديل. فما هي السمات الرئيسية لهذا النظام؟ وأبدأ بطرح سؤال جوهرى، لا يطرح أبداً على مستوى أصحاب المصلحة: ما الغرض من التعليم؟

3. 1 - الغرض من التعليم

لا أدري تماماً أصول كلمة "تعليم" لكن من المفيد أن نتأمل الأصول اللاتينية لكلمة "education" : E+ ducere؛ وتعني "تقود أو تشير الى الخارج". ويذهب البعض الى ان جوهر معنى الكلمة هو شد الآخرين خارج "الظلمة" إلى رؤية أكثر رحابة". فمن يحدد طبيعة "الظلمة" وطبيعة "الرؤية"؟ يرى شومسكي (Chomsky 2012) أن دور المعلم يتلخص في عرض وجهات نظر، ومجموعة أساليب – أدوات فكرية، إذا جاز التعبير – ونموذج حماسي (enthusiastic model) ثم الابتعاد عن الطريق. ويضيف شومسكي أن هذا هو جل ما يمكن، بل ينبغي على المعلم فعله، وأن أي شئ أكثر من ذلك لا يكون تعليمًا، بل تلقيناً (indoctrination). ويعتقد شومسكي ان الهدف الأسمى في الحياة هو الاستفسار والإبداع (to inquire and create). فيكون الغرض من التعليم، وفق هذه النظرة، هو مجرد مساعدة الآخرين على التعلم بأنفسهم. فالمتعلم هو الذي ينجز في سياق التعليم، وعليه أن يحدد كيفية إتقان وإستخدام ما يتعلم. إن جزءاً

أساسياً من هذا النوع من التعليم يتمثل في تعزيز الدافع لتحدي السلطة، والتفكير النقدي، وخلق بدائل لنماذج مطروقة/ بالية.

أما مفهوم التعليم كتلقين فينطوي على فكرة أساسية مفادها ان الشاب، منذ الطفولة، يجب أن يوضع في بيئة يفرض عليه فيها إتباع أوامر.

وينشأ، بين هذين المفهومين المتصارعين للتعلم، سؤال يؤرق الإصلاحيين التربويين في مجال التعليم العام: هل ندرب بغرض إجتياز الاختبار، أم نُعلم بغرض الاستفسار الإبداعي؟ كيف تنظر النخب الحاكمة للتعليم؟

تشكل النخبة الحاكمة، في أي بلد، أقلية ضئيلة، ربما لا تتجاوز 1% من مجموع المواطنين. فكيف يتسنى لها الاحتفاظ بالسلطة؟ يتطلب ذلك وضع آليات تحول دون وصول الاغلبية للسلطة. إن نظام التعليم يوفر الحارس الامين والحيوي لبوابة النخبة الحاكمة ويشرعن قوتها وسلطتها. إن التعليم هام من اجل التحكم في الفكر وتشجيع ايديولوجية بعينها وإستبعاد جميع وجهات النظر الاخرى. وتعنى الايديولوجية، في هذا السياق، مجموعة القيم والمعتقدات والافكار المشتركة بين مجموعة من الافراد التي تعكس مصالحهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولكي تسود ايديولوجية ما، يلزم ان تقبلها الاغلبية وتستخدمها كمنظار ترى من خلاله المجتمع.

وتدرك النخبة الحاكمة اهمية تدريس الصغار على الطاعة والإذعان للسلطة (بدلاً من تعليمهم مهارات التفكير النقدي) وإستبعاد وجهات النظر التي تهدد مصالحها. ويمثل نظام التعليم أداة فعالة بشكل خاص في تحقيق هذه الاهداف لأنه يقدم كنظام جدارة حيث تتم مكافأة الطلاب بما يتناسب مع جهودهم.

لكن، عندما ندرس نظام التعليم عن كثب، يصبح واضحاً أنه يفضل بقوة أبناء وبنات الأغنياء.

تعتمد شرعنة السلطة، كما أشرت أعلاه، على أسطورة الجدارة والتي تتكون من فرضيتين رئيسيتين:

(أ) ينجح الافراد بما يتناسب مع قدراتهم؛ و

(ب) يحتل القياديون مواقعهم نسبة لأنهم أكثر أفراد المجتمع ذكاء وموهبة.

أيضاً، تؤكد هذه الاسطورة على أنه يمكن لأي شخص أن يصل الى النخبة إذا كان يمتلك قدرات ومواهب متفوقة ونتيجة لذلك تُقسم الاسطورة المواطنين الى "متفوقين" و "دونيين" وبالطبع يكون للمجموعة الأولى الحق في حكم الاخرين.

ويوجد هذا التقسيم في قلب نظامنا التعليمي حيث يرتب انتظام الطلاب إستناداً الى اختبارات لا تقيس الذكاء ولا الموهبة ولا مهارات الابداع والابتكار وحل المسائل. فمن هم هؤلاء الطلاب الأكثر جدارة؟

تشير البيانات المتوفرة لعام 2005 في السودان أن فرص وصول أطفال الحضر الى المدرسة تزيد عن نظيراتها لاطفال الريف بحوالي 17 نقطة مئوية. كما ان فرص وصول الاطفال الذكور في المناطق الحضرية والذين ينتمون الى اسرٍ غنية تزيد بحوالي 25 نقطة مئوية عن نظيراتها لبنات الاسر الفقيرة في الريف. (Ministry of General Education 2012, pp. 11,12)

إذا أضفنا إلى هذه المعلومات أن الدروس الخصوصية، وهي متوفرة بصورة كبيرة لأطفال الحضر من الأسر الميسورة نسبياً، تلعب دوراً أساسياً في تحسين مستوى أداء المتمتعين بها، نستطيع ان نستنتج أن غالبية الطلاب "المتفوقين" يكونوا من أبناء وبنات الأسر الغنية نسبياً في الحضر. فنظام لتعليم يُبقي أبوابه مفتوحة ليتقدم من خلالها هؤلاء الطلاب إبتداءً من مرحلة التعليم قبل المدرسي وحتى كليات التميز بأهم الجامعات الحكومية ويبقيها موصودة، وفي بعض الاحيان مواربة، في وجه أبناء وبنات الأسر الفقيرة في الريف (التوم 2009). وهكذا يساهم نظام التعليم في إعادة إنتاج النخبة الحاكمة.

إن مدارسنا اليوم، كما في الماضي، لا تشجع الأطفال على التفكير النقدي او التعبير عن أنفسهم بطريقتهم الخاصة، وتعلمهم بدلاً عن ذلك، أفضل الطرق لتكرار ما تعلموه. ويعتبر نظام التعليم الطلاب الذين يحفظون جيداً ويكررون حقائق معينة بصورة اكثر قريباً من المستوى المتوقع أذكيا ويكافئهم بدرجات جيدة في الامتحانات. أما الإبداع، والتفكير خارج "الصندوق"، وإثارة الاسئلة التي تتحدى الوضع الراهن وتثير الشكوك حول التفسير الرسمي للتاريخ، والتعامل مع المواد التعليمية بصورة حيوية، فغير مسموح به ببساطة. إن النظام الذي يتوقع من طلابه حفظ ونسخ معرفة محددة مسبقاً لا يعلم التفكير النقدي أو تبادل الافكار ووجهات النظر المختلفة – إنه يعلم الطاعة.

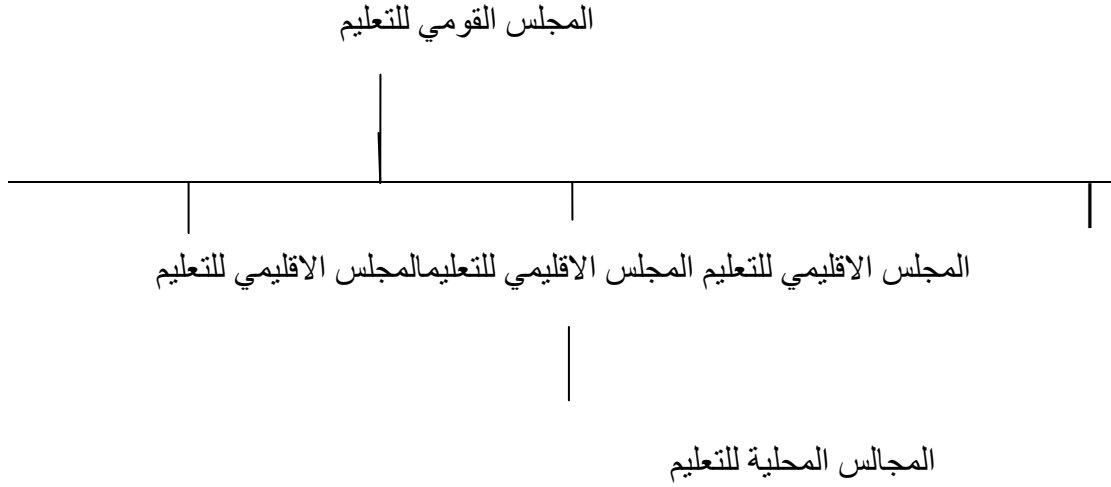
3. 2 - تنظيم التعليم العام

أفترض إبتداءً أن نظام الحكم في السودان البديل سيكون "فيدرالياً". إن الإقرار بحق كل مواطن في المشاركة في عملية إتخاذ القرار الذي يؤثر على مصالحه، وتنوع السودان وإتساع رقعته الجغرافية وتباين مستويات التنمية الانسانية فيه توفر دعماً هاماً لهذا الافتراض.

أفترض أيضاً أن المكونات الجغرافية لهذا النظام ستكون (في حدود 5-7) أقاليم، ويتكون كل إقليم من عدد محدود من المحليات.

وفيما يختص بالتعليم، يدل هذا على مصلحة هامة للآباء والامهات، وممثلي المجتمع المحلي، والمعلمين وآخرين في القرارات الخاصة بالعمليات المختلفة التي تشكل تعليم الأطفال: صياغة أهدافه، قرارات تتعلق

بالمعرفة والمنهج، عملية التعليم والتعلم ... الخ. وتقتضي ديمقراطية المشاركة ان يكون صوت هذا الجمع مسموعاً. وعليه يكون منطقياً أن يكون الهيكل التنظيمي للتعليم العام كما هو مبين في الشكل أدناه،



ألاحظ أن تشكيل المجالس يتم بصورة تصاعدية.

لكن، كيف توزع المسؤوليات عن التعليم بين هذه المجالس؟

اولاً، نسبة لأن السودان يتمتع بقدر هام من التنوع الثقافي واللغوي والبيئي، ونظراً لأهمية، بل لضرورة، أن يُصاغ المنهج الدراسي بحيث يأخذ في الاعتبار المعرفة والثقافة والبيئة المحلية، يلزم أن نتخلى عن فكرة 'المنهج القومي' إلى الأبد.

ثانياً، يجب أن يؤخذ في الاعتبار التفاوتات الاقتصادية والتعليمية بين مختلف الاقاليم.

أقترح، في ضوء هذين الاعتبارين الإختصاصات التالية:

● المجلس القومي

يختص باقرار ومتابعة تنفيذ السياسات التربوية في المجالات الآتية:

- السلم التعليمي
- المعرفة والمهارات التي يلزم التلميذ إكتسابها عند نهاية الصف الرابع (عمر 9-10 سنة) وعند نهاية كل مرحلة دراسية.
- مستويات ومعايير الأداء في المعرفة والمهارات المحددة

- توفير الخبراء لمجالس الاقاليم والمحليات
- توفير الدعم المالي اللازم لكل اقليم وفق وضعه الاقتصادي بما يمكنه من تمويل متطلبات تحقيق هدف الزامية ومجانية تعليم مرحلتي التعليم قبل المدرسي والاساس (4-13 سنة) وخلق التوازن المرغوب فيه بين التعليم الثانوي الاكاديمي والفني.
- إستقطاب الدعم للتعليم من خارج السودان.
- إنشاء مركز قومي مستقل لتقييم ومتابعة مخرجات التعليم
- تحديد مؤهلات المعلم في كل مرحلة تعليمية
- الاشراف على الشهادة الثانوية
- تحديد مدة الدراسة لكل مرحلة

● المجلس الاقليمي

- تحديد اهداف التعليم
- تحديد منهج دراسي أساسي
- توزيع التمويل على مراحل التعليم المختلفة
- تحديد لغة التدريس
- إعداد إستراتيجية للتعليم تتضمن أهدافها
 - تحقيق إلزامية ومجانية التعليم للفئة العمرية 4 - 13 سنة بحلول عام 2020.
 - تقديم تعليم جيد في كل مرحلة دراسية.
 - خلق توازن مقبول بين التعليم الثانوي الاكاديمي والفني.
 - إنشاء مركز مستقل للبحوث التربوية يختص بتطوير المناهج (المحتوى، وأساليب التدريس والتقويم).
 - تحديد التقويم الدراسي السنوي
 - إعداد ومتابعة تنفيذ خطة لتدريب المعلمين أثناء الخدمة.
 - الإشراف على شهادة مرحلة الاساس
 - تحديد شروط خدمة العاملين في مجال التعليم.
 - الإشراف على التعليم الثانوي.

• المجلس المحلي

- إعداد ورفع توصيات خاصة بتوزيع التمويل على المراحل الدراسية للمجلس الاقليمي.
- اعتماد منهج مفصل وخطة دراسية لكل صف.
- تعيين مدراء المدارس والمعلمين.
- توفير المواد التعليمية
- توفير البنى التحتية لكل مدرسة
- إعداد ميزانية للأنشطة غير الصفية.
- الاشراف على التعليم قبل المدرسي وتعليم مرحلة الاساس.
- تنفيذ برامج محو الامية.
- توفير المساعدات اللازمة لأطفال الأسر الفقيرة.
- إنشاء الملاعب.

□ اهداف التعليم العام

أعتقد أن أهداف التعليم المنصوص عليها في المادة (29) من إتفاقية حقوق الطفل العالمية توفر إطاراً جيداً لتحديد الأهداف المناسبة لكل إقليم. تنص المادة على ان يكون تعليم الطفل موجهاً نحو:

- أ. تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية الى اقصى إمكاناتها
- ب. تنمية إحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.
- ج. تنمية إحترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الاصل والحضارات المختلفة عن حضارته،
- د. إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون الى السكن الاصيلين،
- هـ. تنمية احترام البيئة الطبيعية.

□ المنهج

أزعم بأنه يمكن الاتفاق على مستوى الاقاليم على أن المواد الاساسية تتضمن

- اللغة العربية

- اللغة الانجليزية

- الفنون

- الرياضيات

- العلوم
- الاقتصاد
- التاريخ
- الجغرافيا
- الحكومة والتربية الوطنية.

3.3 – تمويل التعليم

اوضح أمبده (2015) أن نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال 2005-2008م هي الاقل مقارنة بكل من تشاد، واثيوبيا وكينيا ومصر والمغرب وتونس. وقد تراوح الإنفاق في دول المقارنة بين حد ادنى لتشاد (3.1%) وحد اقصى لتونس (7.1%). ولقد خلصت دراسة للاتحاد الاوروبي عن تكلفة وتمويل التعليم في السودان إلى أن السودان لن يتمكن من تحقيق هدف تعميم تعليم الاساس بحلول عام 2015، وأن السودان يحتاج على الاقل لعشر سنوات من الجهد المكثف والزيادة المعتبرة في الانفاق على التعليم للوصول الى هدف إستيعاب صافي يقارب 100% (EU 2008)، استشهد به امبده (2015).

يتطلب إنشاء نظام التعليم المقترح هنا، فوق كل شئ، إرادة سياسية تضع التعليم على راس سلم اسبقيات الدولة. وفي غياب هذه الارادة سيصبح من الصعب جداً، إن لم يكن مستحيلأً مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه نظام التعليم (التوسع والانصاف في التعليم وجودته والتوازن بين قطاعاته الفرعية وصولاً الى تحقيق هدف التعليم الجيد للجميع بحلول عام 2020).

نسبة لذلك، ونسبة لاهمية التعليم للتنمية المستدامة، وفي ضوء مستوى إنفاق العديد من الدول النامية، أقر بأنه يلزم السودان إنفاق 8% من ناتجه المحلي الاجمالي على قطاع التعليم.

4 – التعليم العالي في المستقبل

حاولت الجزء أ اعلاه ان اشير فيملحق (1) الى ما هو مدرك على نطاق واسع: أهمية التعليم العالي للمواطن وللمجتمع. وأذكر هنا بشكل موجز بان التعليم العالي اساسي لتكوين راس المال البشري اللازم للتنمية البشرية المستدامة، ولنقل وإثراء الثقافة والقيم التي تكوّن المجتمع المتحضر، ولمساعدة الافراد والمجتمع على فهم انفسهم، والاسهام في ترسيخ الديمقراطية بواسطة تشجيع المناظرة المفتوحة والناقدة، ولترقية المواطنة المستنيرة، ولتطوير المعرفة الانسانية والفهم وخلق الفرص للتقدم الاجتماعي، ولتوطيد العدالة الاجتماعية.

كما حاولت ان اقدم الادلة في ملحق (3) على ان التعليم العالي في حالة أزمة، إن لم يكن في حالة إنهيار.

فمقاصده لا تتسق مع متطلبات مجتمع ديمقراطي ومتسامح ويحتفي بتنوعه الثقافي والاثني ويطمح في المساهمة في إثراء الحضارة الانسانية؛ ولا يساهم تحقيقها في إلهام الافراد وتمكينهم من تطوير قدراتهم وفقاً لأعلى مستويات إمكاناتهم طوال الحياة. وينظم القطاع وفق قانون لا يتيح لمؤسساته فرصاً حقيقية للمشاركة الديمقراطية في صياغة السياسات وإعداد الخطط ويسلبها الاستقلال المؤسسي ويقيد الحرية الاكاديمية ولا تنص أياً من مواده على محاسبة المسؤولين بواسطة قواعدهم. كما ان المستويات الاكاديمية تدنت لدرجة مثيرة للقلق¹.

ولقد اوضحت في دراسة سابقة ان معظم الجامعات الحكومية لا تستوفي المعايير المناسبة لمسمى جامعة (التوم 2009)². وكنت قد اقترحت، في ضوء تجارب عالمية، المعايير التالية لمنح مؤسسات التعليم العالي الحق في استخدام مسمى "جامعة".

1. **الغرض:** يجب ان تكون المؤسسة متعددة الاغراض.
 2. **الجدوى الاكاديمية والاقتصادية:** يجب ان يكون تسجيل الطلاب فيها 4,000 من المعادل التفرغي على الاقل، و 400 من المعادل التفرغي للمسجلين في برامج الدرجات الجامعية في كل واحد من المجالات الخمسة العريضة للدراسة (العلوم الانسانية؛ العلوم الاجتماعية؛ الاعمال والتجارة؛ العلوم الطبيعية والرياضية؛ والهندسة والتقنية).
 3. **المشاركة في البحوث:** يجب ان يكون 25% من الهيئة الاكاديمية قد حصلوا على درجة الدكتوراه. إضافة الى ذلك، يجب ان ينتج كل عضو في هيئة التدريس من حملة الدكتوراه في كل خمس سنوات إصداراً واحدة على الأقل تغطيها قاعدة البيانات الدولية.
- وتوضح البيانات المتوفرة أن عدداً مقدراً من مؤسسات التعليم العالي الحكومية لا يستوفي هذه المعايير (خاصة المعيار الثالث. (أنظر ملحق (3)، القسم 1. 5)، وبالتالي لا ينبغي ان نطلق عليها مسمى "جامعة". ولئن كانت بعض المؤسسات، خاصة الجامعات القديمة، تستوفي المعيارين

1. تدنت هذه المستويات لدرجة قادت دول مجلس التعاون الخليجي لسحب إقرارها بالاجازات العلمية لعدد 20 من أصل 26 جامعة حكومية (صحيفة الانتباهه 2008/11/17؛ صحيفة الاخبار 2008/11/20).

2. تختلف الجامعات السودانية فيما بينها اختلافات كبيرة وهامة مما يستدعي التساؤل : بأي معنى تكون كل هذه المؤسسات جامعة؟ حقاً، ما هي الجامعة؟ (أنظر جدول 1 أدناه)

الاولين بسهولة، فإن جامعة الخرطوم هي المؤسسة الوحيدة التي تكاد تستوفي المعيار الثالث (نشر أعضاء هيئتها الاكاديمية في عام 2011 عدد 176 إصداراً، مع ملاحظة ان عدد حملة درجة الدكتوراه فيها كان 913).

ويبرز هذا الوضع ضعفاً أساسياً في بنية نظام التعليم العالي الحالي يستدعي المعالجة.

وثمة ضعف بنيوي ثان في النظام الحالي يتعلق بالتوازن بين الجامعة والتعليم الفني. لقد اوصى المشاركون في مؤتمر اليونسكو عن التعليم في افريقيا الذي عقد في عام 1962، وحضره كل وزراء اتعليم العالي ومدراء الجامعات

الافارقة، بأن تكون نسبة المسجلين في التعليم الفني الى نسبة الطلاب المسجلين في الجامعات 1:3. علاوة على ذلك، اشار المشاركون الى ان هذه النسبة تمثل توازياً معقولاً يمكن تحقيقه خلال الفترة 1965- 1980. بيد ان السودان أخطأ هذا الهدف بمسافة طويلة إذ كان العدد الكلي للطلاب الذين قبلوا بالجامعات والمعاهد الفنية العليا أثناء فترة الخمس سنوات 77/1976 – 81/1980 قد بلغ 28,246 و 3,399، على التوالي (دفع الله 1981)، أي نسبة 8.3 طالب جامعي الى كل طالب معهد فني عال واحد. وقد تفاقم هذا الخلل في التسعينات عندما رّفَع النظام المعهد الفني الرئيسي في البلاد (معهد الكليات التكنولوجية) إلى مستوى الجامعة (حالياً جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا). ومن بعدها خلت البلاد من اي معاهد تقنية للتعليم العالي حتى عام 2003 عندما تم تأسيس ثلاث كليات تقنية. وفي 2005- 2006 أرتفع عدد الكليات التقنية الى خمس كليات، وتم قبول 384 طالباً بها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2005). وتحسن الوضع قليلاً في العام الدراسي 2012 / 2013 حيث تم ترشيح 22,997 طالباً وطالبة للدبلوم التقني مقابل 81,119 طالباً وطالبة لدرجة البكالوريوس اي بنسبة 3.5 طالب جامعي لكل طالب فني.

جدول 1: الجامعات الحكومية: سنة التأسيس، عدد الكليات، عدد اعضاء هيئة التدريس (حملة درجة الدكتوراه)، عدد الطلاب النظاميين، ونسبة الطلاب الى اعضاء هيئة التدريس، 2011- 2012

الجامعة	سنة التأسيس	عدد الكليات	أعضاء هيئة التدريس		عدد الطلاب النظاميين	نسبة الطلاب / أعضاء هيئة التدريس	
			متفرغون (حملة دكتوراه)	نسبة حملة الدكتوراه		متفرغون	حملة دكتوراه
الخرطوم	1902	19	1315 (913)	69.4	26085	19.8	28.6
أمدرمان الإسلامية	1912	15	1012 (599)	59.2	48458	47.9	80.9
السودان للعلوم والتكنولوجيا	1951	18	1076 (590)	54.8	27134	25.2	46.0
الجزيرة	1975	17	818 (613)	74.9	18221	22.3	29.7
بحري	1975	16	723 (157)	21.7	4825	6.7	30.7
القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	1989	8	463 (215)	46.4	16122	34.8	75.0
النيلين	1955	14	846 (562)	66.4	47365	56.0	84.3
الزعيم الأزهرى	1990	14	458 (172)	37.6	8148	17.8	47.4
سنار	1997	8	259 (149)	57.5	7807	30.1	52.4
الإمام المهدي	1991	5	207 (84)	40.6	4896	23.7	58.3
بخت الرضا	1997	4	181 (115)	63.5	6671	36.9	58.0
النيل الأزرق	1995	3	98 (44)	44.9	3482	35.5	79.1
كسلا	1990	5	227 (109)	48.0	6341	27.9	58.2
البحر الأحمر	1995	9	270 (113)	41.9	7460	27.6	66.0
القضارف	1994	6	154 (90)	58.4	8127	52.8	90.3
وادي النيل	1990	10	334 (157)	47.0	12445	37.3	79.3
دنقلا	1994	9	235 (139)	59.1	5254	22.4	37.8
شندي	1994	9	217 (121)	55.8	5610	25.9	46.4
كردفان	1990	8	337 (117)	34.7	14249	42.3	121.8
الدنج	1994	5	165 (65)	39.4	5195	31.5	79.9
غرب كردفان	1997	5	253 (147)	58.1	5681	22.5	38.6
السلام	1997	5	64 (35)	54.7	2491	38.9	71.2
الفاشر	1975	5	180 (88)	48.9	8806	48.9	100.1
نيالا	1994	5	200 (87)	43.5	7159	35.8	82.3
زالنجي	1994	6	155 (43)	27.7	4965	32.0	115.5
البطانة	2010	4	144 (71)	49.3	1393	9.7	19.6
كرري	1994	9	134 (66)	49.3	4884	36.4	74.0
إفريقيا العالمية	1991	12	388 (230)	59.3	8705	22.4	37.8
الرباط الوطني	2000	14	296 (180)	60.8	14650	49.5	81.4

لقد أشرت في الهامش الاخير الى ان الجامعات السودانية تختلف إختلافاً كبيراً في عدد من سماتها العامة. ويبرز الاختلاف الاكبر عندما نعتبر مشاركة اعضاء هيئات التدريس في الانشطة البحثية التي تغطيها قواعد البيانات العالمية (أنظر ملحق (3)، قسم 1.5).

إن معالجة وجوه الضعف البنيوي هذه وغيرها من نقاط الضعف في النظام الحالي التي عرضناها في الاقسام السابقة تتطلب إعادة تشكيلة.

وأبدأ بالتساؤل:

ماذا يجب ان تكون أهداف ومقاصد التعليم العالي على مدى العشرين سنة القادمة؟

4.1- المقاصد والأهداف

أزعم، في ضوء الاحتياجات القومية التي أشرت لها في الجزء ب أعلاه، ان الهدف من التعليم العالي ينبغي ان يكمن في المشاركة النشطة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتعزيزها. كما ازعم ان المقاصد الرئيسية التي تشكل هذا الهدف هي:

1. القيام بدور رئيسي في تشكيل مجتمع ديمقراطي يسوده السلام ولا يتم فيه إقصاء أحد.
2. إستيفاء احتياجات اقتصاد حديث ومناصر للفقراء على المستويات المحلية والاقليمية والقومية.
3. زيادة المعرفة والفهم لذاتهما، وتشجيع تطبيقهما لمنفعة الاقتصاد والمجتمع.
4. إلهام الافراد وتمكينهم من تطوير قدراتهم وفقاً لأعلى مستويات إمكانياتهم طول الحياة بحيث ينمون فكرياً، ويمتلكون عدة العمل، ويسهمون بفاعلية في المجتمع ويحققون طموحاتهم.

وحتى نضع هذه المهام موضع التنفيذ، فان الرؤية المقترحة لمستقبل التعليم العالي تتمثل في قطاع فرعي:

- يستنير بمبادئ وقيم عدالة فرص الالتحاق، والجودة، والتسيير الديمقراطي والاستقلالية المؤسسية والمساءلة من قبل الجمهور والحرية الاكاديمية والفاعلية والكفاءة والتميز والتنوع ويشجع هذه القيم والمبادئ.
- يقر بالحاجة الى إنشاء ودعم مؤسسات ذات مستوى عالمي.
- يقيم روابط تعاون وطييد وهاذف مع مستويات التعليم الاخرى وبين مؤسساته للارتقاء بمستوى التعليم العام ودعم افضل انواع التدريس وتناقل المعرفة وإدارة البحوث.
- يتوسع ليبلغ 21% من مشاركة المجموعة العمرية 18-23 عاماً من كل الخلفيات.
- يوفر بيئة تناصر التعلم الفعال، وتطوير قدرات الطالب على اتم وجه.

- يتيح فرص التعليم العالي لكل من لديهم قدرة كامنة للاستفادة منه.
- يحتقى بالاختلافات بين المؤسسات التي يختلف تفويضها في سعي كل منها تحديد وأداء رسالتها. وفي حين نتوقع من كل مؤسسات التعليم العالي ان تتفوق في التدريس، فان على كل منها ان تركز على واحدة او اثنتين من مهام البحث، ومناقلة المعرفة، وخدمة المجتمع.
- تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات والكفاءات التي تجعلهم فعالين في دنيا العمل، وتمكنهم من اداء دور نشط في تعزيز السلام والديمقراطية، وترسيخ قيم التعليم العالي بشكل نشط، وهذه القيم هي: الانفتاح الذهني والمقاربة النقدية للقضايا والافكار واحترام الاخر والمسؤولية الاجتماعية والتضامن الانساني؛
- إستقطاب وتطوير هيئة التدريس وإستبقائها على النحو الواجب؛
- القيادة البعيدة النظر التي تضع وتنفذ مع الآخرين استراتيجيات لانجاز رسالة المؤسسة؛ و
- توافر التمويل الكافي من مجموعة من المصادر.

فيما تبقى من هذا الجزء سأستعرض الخطوط العريضة للعناصر الرئيسية لهذه الرؤية.

2.4 - التمايز والتنوع

نظراً الى تنوع أغراض نظم التعليم العالي (التنمية الاقتصادية على المستويات المحلية والاقليمية والقومية، ومناقلة المعرفة والبحث والتعليم مدى الحياة والتضامن الاجتماعي، الخ)، فمن "غير المعقول [ببساطة] أن نتوقع من كل مؤسسات التعليم العالي أداء كل هذه الانشطة في آن واحد وبمستويات دولية من الامتياز. ولا يوجد نظام للتعليم العالي في العالم يتبع هذا التنظيم. بل، تستخدم الموارد الشحيحة على نحو يتيح التركيز على الميزة المقارنة: فتركز كل مؤسسة على ماتفعله على افضل وجه بينما يحقق القطاع ككل هذا المدى الاوسع كثيراً من الاهداف، (DfES, 2003).

وعلى نحو اكثر دقة، يستند التنوع النظامي على ثلاث رغبات (Karmel 1998, p. 45، مشار اليه في 2002
Commonwealth of Australia):

1. الرغبة في الوفاء بمتطلبات الطلاب الشديدة التباين من حيث البرامج الدراسية ونمط التدريس وقدرات الطلاب الفطرية؛
2. الرغبة في الاستجابة الى مجموعة من الاولويات القومية (مثلاً، توسيع فرص الالتحاق، وتشجيع البحوث الاساسية وتطوير المهارات الخاصة)، و
3. الرغبة في التخلص من قيود التماثل بحيث يتحقق التقدم بواسطة التجريب، والتغيير، وتبني الممارسات الناجحة.

وأقترح خمسة أنواع من أنواع المؤسسات باختصاصات متباينة لإعادة ترتيب نظام التعليم العالي في السودان. ويحدد كل نوع من هذه المؤسسات الرسالة الخاصة به التي تعبر عن جوانب قوته وطموحاته. وعضواً عن ان يكون مكوناً من أجزاء معزولة عن بعضها تماماً، يتوخى في النظام المقترح المعاد تشكيله ان يتحلى بقدر من المرونة ويسمح بتحول المؤسسات من نوع الى اخر، وبانتقال الطلاب واعضاء هيئة التدريس بين المؤسسات وفيها ايضا. ومن المهم التشديد هنا على انه بدون ابتداع سياسات تسمح بالحركة الرأسية والافقية، فان النظام سيتحجر ويتحول الى جزر معزولة.

I. ستكون القوة الدافعة للنظام الجديد مؤسسات تتصف بالشمول وذات مستويات عالمية وبكثافة البحوث (بمعنى مؤسسات تقدم الخدمات للدولة واقليمها والعالم، وتستوفي المعايير الدولية والامتياز العلمي). ويعرف كاسبر (Casper 1998) الجامعة التي تتصف بكثافة البحوث بانها مؤسسة تفي بثلاثة معايير: " تنتقي طلابها، وتكون في الاساس مكرسة للبحث عن المعرفة، وتتميز بروح الاستقصاء النقدي"

ومثل هذه الجامعات يتم تفويضها بالاتي:

- برامج جامعية شاملة تتصف بالجودة
- برامج دراسات عليا شاملة وحتى مستوى الدكتوراه.
- قدرات بحثية واسعة النطاق (أساسية، وتطبيقية، واستراتيجية، وتنموية) تشمل نطاقاً واسعاً من المجالات.

والياً، تمثل جامعة الخرطوم المؤسسة الوحيدة التي يمكن ان ترقى الى هذه المكانة على مدى العقدين التاليين. يجب ان يكون هذا الهدف الرئيسي لقطاع التعليم العالي.

II. المؤسسات التي يكون تفويضها:

- برامج درجات جامعية تتصف بالجودة ؛
- برامج دراسات عليا واسعة النطاق وبحوث حتى مستوى الماجستير
- برامج دراسات عليا منتقاة وبحوث حتى مستوى الدكتوراه
- مجالات مختارة للبحوث (أساسية، وتطبيقية، واستراتيجية، وتنموية)

ومن ثم يكون الهدف الرئيسي الثاني لسياسة التعليم العالي إنشاء خمس جامعات بهذا التفويض واحدة منها في كل من وسط وشرق وشمال وغرب (كردفان ودارفور) السودان.

III. معهد يقتصر اختصاصه على التعليم عن بعد

.IV مؤسسات يكون اختصاصها:

○ برامج دون الدرجة الجامعية تتصف بالجودة (مشارك، أساس، دبلوم، شهادة)

○ برامج موسعة تركز على العمل

○ بحوث مختارة في مجالات التطبيق والممارسة ترفد بصورة مباشرة التميز في التدريس.

من الملائم ان تسمى هذه المؤسسات "كليات المجتمع الفنية" [تتميز كلية المجتمع الفنية بتفاعلها النشط مع مجتمعها المحلي؛ والرسوم الدراسية المنخفضة، ومتطلبات القبول السهلة نسبياً، وتستغرق الدراسة فيها سنتين]. وينبغي ان يوجه الجزء الأكبر من التوسع في التعليم العالي في المستقبل نحو هذه المؤسسات. ومن المتوقع ان تزود الكليات المحلية الفنية طلابها بالمعرفة والمهارات الضرورية للحصول على وظيفة والمحافظة عليها كعمال مهرة فنيين وشبه مهنيين في الهندسة والتقنيات الصناعية والاعمال التجارية وتقنيات الكمبيوتر والخدمة العامة وإعداد الطلاب للانتقال الى الجامعات، وتزويد الخريجين بالكفاءة في الاتصالات التحريرية والشفهية، والمعرفة بالكمبيوتر، ومعالجة المعلومات، والرياضيات وحل المشكلات والمهارات البيئية (مهارات التعامل مع الآخرين) الضرورية للتعلم مدى الحياة. وينبغي ان يكون الطلب على الخريجين الذين يتمتعون بهذه المهارات اعلى من الطلب على حاملي درجة البكالوريوس. على الرغم من ذلك، نجد انه نظراً الى التحامل الاجتماعي والثقافي على التعليم المهني والتطبيقي، والتعليم الذي يقوم على الممارسة من غير المرجح ان يختار الطلاب القادرون الالتحاق بهذه المؤسسات الا اذا وضعت سياسات توفر حوافزاً قوية. لقد كان عدد المقاعد المخطط لها في الكليات التقنية عام 2013/2012 - 3690، ولكن ترشح لها فقط 873 طالباً (يمثلون 23.7%) بدرجات تنافسية تبلغ في معظم الكليات 50% (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نتيجة القبول، اغسطس 2012).

.V مؤسسات التعليم العالي الخاصة

إن التفويض والرسالة الممنوحتين لمؤسسات التعليم العالي الخاصة ينبغي ان يكملا تفويض ورسالة المؤسسات الحكومية. بيد انه ينبغي توخي درجة من المرونة في اسباغ مسمى "جامعة" وفقاً للمعايير المبينة بايجاز أعلاه، وخاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى لعدد الطلاب في الخمسة مجالات العريضة للدراسة. إذ يبدو ان للجامعات المتخصصة إسهام قيم في قطاع التعليم العالي ككل. وهناك الكثير من الامثلة الدولية لجامعات صغيرة متخصصة وفائقة النجاح. وتشمل الامثلة جامعة العلوم التطبيقية في فيينا بالنمسا (1,000 طالب)، وجامعة الموسيقى والفنون الأدائية في فيينا (2,400 طالب) وجامعة كوبي للتصميم في اليابان (1,300 طالب) وجامعة سلباكرون (Silpakorn) للفنون والتصميم في تايلاند (2,000 طالب) وجامعة ويزليان (Wesleyan) في نيو انجلند بالولايات المتحدة الأمريكية (2,900

طالب) (SCOP 2003). اما فيما يتعلق بالسياسات، فيجب وضع إجراءات تشجع التعاون حتى مستوى الشراكة بدلاً من التنافس بين مؤسسات التعليم العالي الخاصة والحكومية.

الرسالة المؤسسية

تمشياً مع الاختصاص، تشرع المؤسسات، كل على حدة، في بلورة رسالتها على اساس جوانب القوة الفعلية / او الكامنة. اما القرار النهائي بشأن رسالة المؤسسة فينبغي ان يكون ثمره مفاوضات بينالمؤسسات ووزير التربية والتعليم (الذي سيكون مسؤولاً عن التعليم كما اقترح في 4. 3 أدناه).

هناك قيد واحد على تحديد الرسالة المؤسسية، وهو ألا يسمح لمؤسسة حكومية بتبني رسالة دينية (أنظر توصيات المشاركين في مؤتمر القاهرة، التوم 1999).

إن الاساس التشريعي لاعادة ترتيب نظام التعليم العالي ينص عليه القانون الراهن لتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي.

4. 3- التعليم العالي والدولة

هناك سببان رئيسيان يسوغان مشاركة الدولة في التعليم العالي. اولاً، يرتبط التعليم العالي بطرق مهمة شتى بكل نشاط حكومي تقريباً وبالقطاع الخاص. بعبارة موجزة، ينبغي ان يحتل وجود التعليم العالي مكاناً بارزاً في اي خطة قومية للتنمية؛ و ينبغي ان يسترشد في تخطيط تطوره الخاص بالخطة القومية. ثانياً، تتطلب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ان تقدم الدولة دعماً مالياً ملموساً لقطاع التعليم العالي في المستقبل المنظور.

إن القضية قيد البحث هنا هي طبيعة العلاقة وليست ضرورتها او الرغبة فيها. فمن المؤكد ان معظم نظم التعليم العالي تعطي الدولة حق تسيير قطاع التعليم العالي. ومن ناحية ثانية، هناك الحقيقة التي تتعلق بان اساس الرؤية المقترحة الذي يتمثل، ضمن اشياء اخرى، في مبادئ التسيير الديمقراطي، والاستقلالية المؤسسية، والمساءلة العامة ومن قبل الطلاب في اطار دولة فدرالية مما ينفي الحاجة الى جهاز بيروقراطي ضخم في شكل وزارة. وفي ظل الظروف التي تصورهاها، فان وزارة التعليم العالي ستكون عبئاً على النظام بدلاً من مؤسسة تشجع تطوره على نحو سليم. واشير، دون خوض في التفاصيل، الى ان الميزانية الانتقالية للادارات الثمان في الوزارة خلال فترة 6 اشهر من 1995/7/1 – 1995/12/31 كانت نحو 183,000 دولار امريكي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اغسطس 1995).

وفي ضوء هذه الملاحظات، وحتى نشدد على اهمية تبني منظور يتصف بالكلية نقترح ما يلي:

- أ. ان يُعد نظام التعليم العالي بحيث يكون نظاماً متكاملأً ومتناسقاً ومتنوعاً.
- ب. ان يكون النظام تحت السلطان القضائي لوزارة التربية والتعليم
- ج. ان يتأسس مجلس قومي للتعليم العالي كهيئة قانونية مستقلة تكون مسؤولة عن تقديم الاستشارة لوزير التربية والتعليم في كل المسائل التي تتعلق بقضايا سياسات التعليم العالي، ويتولى مسؤولية نشطة فيما يتعلق بضمان الجودة في مجال التعليم العالي والتدريب، ويقدم تقاريراً سنوية للبرلمان.
- د. ان يكون المجلس القومي للتعليم العالي مسؤولاً عن ضمان جودة التعليم العالي في السودان، وان ينفذ هذه المهمة عبر "وكالة لضمان الجودة".

هـ. يشكل المجلس القومي للتعليم العالي لجاناً دائمة تكون مكرسة لمجالات وقضايا سياسات التعليم العالي الرئيسية التي تتطلب الاهتمام المستمر من جانب المجلس القومي للتعليم العالي. ويعين المجلس القومي للتعليم العالي رئيس واعضاء اللجان الدائمة (في حالة جنوب افريقيا توجد اربع لجان دائمة في مجلس التعليم هي: التشريع للتعليم العالي، الحجم والشكل، والتمويل والمالية، والمتابعة، والتقييم).

ينبغي ان نشدد عند هذه النقطة على ان اعادة الترتيب المقترحة للنظام لا تستدعي اي حالات اقفال. بيد انها تعني ضمناً، خاصة فيما يتعلق بالجامعات الحكومية التي تأسست في تسعينات القرن العشرين، تجميع وتحويل بعض الجامعات الى كليات محلية فنية. وستكون هذه العمليات ثمرة مفاوضات مكثفة تضم ممثلين لكل المعنيين بالامر.

4.4 حجم النظام

ارتفع معدل المشاركة في الجامعات الحكومية في السودان من 7% في 1993 الى 13.6% في عام 2012 على حساب الجودة. إذن فقد حققنا قيمة الحد الأدنى 12%، الذي توصل اليه سادلراك من اليونسكو على اساس البحث عبر - القومي (Sadlak 1998)، وحتى نتجهز بامدادات كافية من الموارد البشرية ذات المستوى العالي، فمن المهم تحقيق زيادات ملموسة في معدلات المشاركة المستهدفة كواحدة من الاهداف الاساسية لنظام التعليم العالي في العشرين سنة القادمة. وتجدر الاشارة الى ان معدل المشاركة في الدول ذات الدخل المتوسط تبلغ 21%.

اعتماداً على الاسقاطات السكانية الاخيرة، نجد ان معدل اجمالي المشاركة للمجموعة العمرية 18-23 الذي سيبلغ 21% في عام 2018 سيعني ان عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي سيبلغ 980,529 طالباً

ويواجه النظام التعليمي تحدياً رئيسياً يتمثل في المنتج التعليمي، بمعنى قدرة هذا النظام الجديد على توفير اعداداً كافية من المتعلمين المؤهلين للانخراط في نظام اعيد تشكيله يسعى الى تكوين خريجين وانتاج معرفة من المستوى الرفيع.

اما التحدي الثاني الذي يسلب الضوء على العلاقة الوثيقة بين التعليم العالي والتعليم العام، فيتمثل في ابتداع تدابير تفضي الى مزيد من خريجات المدارس الثانوية القادرات على والراغبات دراسة في مجالي العلوم الفيزيائية والتخصصات ذات العلاقة بالهندسة.

اما بالنسبة الى عدد المؤسسات الحكومية، فقد اشرنا انفاً الى أن اعادة التشكيل لا تعني اقبال بعض المؤسسات؛ بل تعني ضمنا تخفيض عددها المطلق عبر الدمج والتحول.

5.4 - التمويل

درس بوس وآخرون في الاونة الاخيرة (Bose et. Al2003) الصلة بين التمويل الحكومي والنمو الاقتصادي. واعلنوا ان النتائج التي توصلوا اليها الخاصة باثار الانفاق العام على القطاعات الفردية للاقتصاد على النمو اسفرت عن "معلومات مفيدة لا سيما بالنسبة الى الدول النامية التي تعاني من شح الموارد، حيث يكتسي تخصيص الموارد العامة المحدودة بين القطاعات اهمية قصوى. وفي هذا الصدد، فان اسهامنا الرئيسي يتمثل في التوصل الى ان التعليم هو القطاع الرئيسي الذي يجب ان يوجه اليه الانفاق العام حتى يتسنى حفز النمو الاقتصادي".

ان نقطة البداية بالنسبة الى التمويل العام للتعليم العالي هي التزام الحكومة التزاما لا لبس فيه بتخصيص 8% على الاقل من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لقطاع التعليم. ففي عام 2001 فاق المتوسط الاقليمي للانفاق العام على التعليم لامريكا الجنوبية والبحر الكاريبي (25 دولة) ولدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 4% و 5.6% من الناتج المحلي الاجمالي، على التوالي (UNESCO 2005). وتُبرر عقود من التمويل غير الكافي وضخامة التحديات التي تواجهها بلادنا ونظام التعليم فيه النسبة المقترحة البالغة 8%. اضافة الى ذلك، اقترح ان تخصص نحو 20% من هذه الحصة للتعليم العالي بخلاف البحوث.

ويقدّر الناتج المحلي الاجمالي للسودان بنحو 64 مليار دولار امريكي في 2015. كما تقدر الايكونومست ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسودان سينمو بمعدل 3.5% في المتوسط خلال 2015-2019 و عليه سيكون الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016 نحو 66.2 مليار دولار امريكي. ومن ثم فمن المتوقع ان تكون ميزانية قطاع التعليم نحو 5.3 مليار دولار امريكي، ونصيب التعليم العالي منها نحو مليار دولار امريكي.

وحالما يتم الاجماع على اعادة تشكيل النظام، ينبغي ان تقدم وزارة التربية والتعليم طريقة جديدة لتوزيع التمويل. يجب ان يمكن التمويل النظام والمؤسسات من السعي وراء الاهداف الاجتماعية والتربوية المتفق عليها، والاهداف المحددة في الخطة القومية. وينبغي ان تضمن طريقة التوزيع تزويد المؤسسات بموارد كافية لكي تتمكن من اداء مهامها ورسالاتها بفاعلية.

أصبح من الضروري، مع تكاثر مؤسسات التعليم العالي، إستحداث آليات تضمن إستيفاء معايير ملائمة، وتقديم تعليم يتصف بحسن الجودة. فبعد ان ادركت اهمية المعايير الاكاديمية والجودة بالنسبة الى التجارب التعليمية، أنشأت الكثير من الدول "هيئات لضمان الجودة" تكون مسؤوليتها حماية المصلحة العامة في هذا الخصوص.

تضطلع هيئات ضمان الجودة بثلاث وظائف عامه هي: التدقيق المؤسسي واعتماد الشهادات الممنوحة وتحسين الجودة. وتتمثل احدى السبل في هذا الصدد في اصدار الهيئات تقييمات عامة عن جودة المؤسسات او برامجها. وثمة طريقة اخرى تتبنى اسلوباً تطويرياً يقترح ادخال تحسينات ويوفر المساعدة فيما يتعلق بكيفية تحقيق ذلك. ووفقاً لمجلس التعليم العالي في جنوب افريقيا (Council for Higher Education 2001) "ربما يكون هذا الطريق المفضل بالنسبة الى الدول النامية التي تكون الموارد فيها محدودة وتكون سبل ضمان الجودة حديثة نسبياً. وياً كان الاسلوب المتبع وكثرة الجوانب التي يمكن تقييمها في نظام ضمان الجودة، فان نظام ضمان الجودة الفعال والاملئ ينبغي ان يكون تقييم التدريس والتعلم".

ومن ناحية ثانية، يجب ان تكون ملخصات تقارير مثل هذه الهيئة متاحة للجمهور وللطلاب. وقد اقترحت أنفاً ان ينشئ المجلس القومي للتعليم العالي "وكالة لضمان الجودة" كهيئة مستقلة.

إن إثنين من المتطلبات المفتاحية لتحقيق الجودة في التعليم العالي تتمثلان في هيئة تدريس مؤهلة تتمتع بتوفر الدافع لديها، وطلاب أحسن إعدادهم ويتمتعون بدوافع ذاتية. وتوضح تجارب جامعة الخرطوم، من جانب، وتجارب الجامعات في العديد من الدول العربية، من الجانب الاخر، صحة هذا الرأي وأهميته.

وتوضح التجربة ان كثيراً من الطلاب قد تكون لديهم دوافع قوية ولكنهم يفتقرون الى الاعداد السليم الذي يمكنهم من الافادة من تعليم عال يستنفر قدراتهم. وقد يكون التعليم العلاجي لتلافي اوجه القصور وسيلة لتحسين المستوى الاكاديمي للطلاب في المدى القصير. غير ان التعليم العالي ينبغي ان ينظر الى علاقته بمستويات التعليم الاخرى بطريقة اكثر جدية، وان يحاول حل المشكلة بشكل اعمق. وهناك حاجة عاجلة للاضطلاع بدراسات شاملة عن التعليم الاساسي والثانوي، وواجه الترابط بين التعليم الثانوي والعالي، ومعايير القبول في التعليم العالي. ومن ناحية ثانية، تشير جودة هيئة التدريس تحديين مترابطين. فمن جانب نجد ان الادلة المحدودة المتوفرة توحى بأن اعضاء هيئة التدريس ذوي الكفاءة العالية قد تقدموا في السن، ومن ثم فهناك ضرورة لسياسات تجتذب وتطور المواهب الشابة وتستبقها. ومن جانب اخر، يشاع ان بعض اعضاء هيئة التدريس لديهم مؤهلات لا يعول عليها. وهذه مشكلة خطيرة لدرجة تستدعي اجراء تحقيقات واسعة تقوم بها لجنة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية يشكلها المجلس القومي للتعليم العالي.

والغرض هنا يتلخص في ان يقنع المجلس القومي للتعليم العالي ووزير التربية والتعليم أنفسهم بان كل اعضاء هيئة التدريس الذين تم تعيينهم او ترقيتهم بعد 1989 مؤهلين على نحو ملائم. أيضاً، من المهم للنظام ككل، ولكل مؤسسة وضع استراتيجيات لبناء القدرات لدى الاكاديميين الذين يفتقرون الى التدريب الذي يجعلهم يستوفون المعايير العالمية.

7.4 – البحوث

تضطلع بالبحوث في السودان العديد من الوحدات، ولكن بشكل اساسي تقوم بذلك الجامعات الحكومية. وفي ضوء المناقشة الواردة في ملحق (3)، قسم 1.5، يعتبر نظام البحث وإدارته بطريقة فعالة تحدياً رئيسياً اخر للبلاد ككل، وبوجه اخص للتعليم العالي.

لقد ابتدع ريتشارد لفن، رئيس جامعة ييل (Yale) السابق، مصطلح "التميز الانتقائي"، وإستخدمه في منتصف تسعينات القرن الماضي لكي يصف رؤيته الاكاديمية "للقرن الرابع لجامعة ييل" وقد اكد انه " لا توجد جامعة... تملك كل الموارد لكي تكون الافضل في العالم في كل مجال للدراسة. يجب ان نسعى جاهدين للتميز في كل شئ نقوم به، ولكننا لن نستطيع القيام بكل شئ... يجب ان تصاغ برامج ييل بالتطلع الى التميز اكثر مما تصاغ بدفعها الى الشمول قسراً" (Levin 1996) .

واقترح هنا ان انظام التعليم العالي ينبغي ان يسترشد بمبدأ التميز الانتقائي لتوجيه عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاستثمار في قدرات البحث. وبالإشارة الى السياق الاسيوي، لاحظ (Sutherland 2002) ان "الادلة من المقارنات الدولية تشير بلا تحفظ نحو الاستثمار الاستراتيجي والمركز. ومن الواضح ان سنغافورة قد اتبعت هذه السياسة، وفي جمهورية الصين الشعبية فان استراتيجية بناء قدرات بحثية في مجموعة صغيرة من الجامعات قد اخذت تؤتي اكلها... ان الادلة الدولية تقول ان التنافسية تعني ضمناً الانتقائية".

واجملاً، يجب ان يكون إنفاق السودان السنوي على البحوث 1% من الناتج المحلي الاجمالي، وهي نسبة تمثل الحد الأدنى لانشطة البحوث والتطوير المجدية. واذا افترضنا ان الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016 سيكون حوالي 66 مليار دولار امريكي، فان إنفاق السودان على البحث والتطوير يجب ان يكون على الاقل 660 مليون دولار امريكي في عام 2016.

ان اخر عقدين او نحو ذلك شهدا تآكلاً خطيراً للبنية التحتية والمعدات الخاصة بالبحث في الجامعات الحكومية. ومن المهم ان يخصص جزء كبير من ميزانية البحث للارتقاء بالبنية التحتية والمعدات الى مستويات تمكن الباحثين من

اجراء البحوث بالمستويات الدولية. ويجب ان تستهدف هذه المخصصات على نحو خاص المؤسسات المندرجة في الفئتين I و II أعلاه.

4.8- مثال للدمج: جامعات دارفور

ألمحت اعلاه ان اعادة التشكيل المقترحة لنظام التعليم العالي تعني ضمناً دمج اثنتين او اكثر من مؤسسات التعليم العالي في مؤسسة واحدة. ولتوضيح لماذا وكيف ينبغي القيام بذلك، أتناول هنا ثلاث جامعات ولائية في دارفور هي: جامعات الفاشر ونيالا وزالنجي.

أشرت آنفاً الى انه لا توجد جامعة في البلاد، باستثناء جامعة الخرطوم، تقترب باي قدر من استيفاء المعايير الثلاثة لاستخدام مسمى "جامعة". وفي حالة الجامعات الولائية الثلاثة التي أتناولها هنا، فان هذا الاستنتاج يمكن استخلاصه بسهولة من البيانات الواردة في جدول 2 ادناه. حقيقة في الوقت الحالي لا تقدم اي من الجامعات الثلاث برامج درجات جامعية في العلوم الطبيعية والرياضية؛ وتقدم جامعة الفاشر فقط برامج درجات جامعية في الاداب والعلوم الانسانية، ولا تقدم في كلا الفاشر وزالنجي برامج درجات جامعية في الاعمال والتجارة. ولا تستوفي اي من الجامعات الثلاثة معايير الانتاج البحثي.

في ضوء هذه الملاحظات ولأغراض التوضيح، سأشير من ثم الى الجامعات الولائية الثلاثة باسم "كلية". ما المطلوب لترقية كل واحدة من هذه الكليات الثلاثة الى مستوى "جامعة" بالمعنى الذي يستخدم به المصطلح هنا؟ ان بعض المتطلبات الكمية التي تعنيها ضمنا المعايير الثلاثة يمكن استنتاجها بسهولة من البيانات الواردة في جدول 2 ادناه.

اولاً، تحتاج كل كلية لتأسيس ما يرقى الى مستوى "كلية علوم"، وفي حالة نيالا وزالنجي "كلية اداب ايضاً"، يكون تسجيل الطلاب فيها 400 من المعادل التفرغي على الاقل. ثانياً، يجب ان تؤسس كل المؤسسات الثلاث وحدات اكااديمية تقدم برامج درجات جامعية ذات علاقة بالاعمال والتجارة يكون تسجيل الطلاب فيها 400 من المعادل التفرغي على الاقل في كل مؤسسة. ثالثاً، نظراً لان برامج الدرجات الجامعية في العلوم الاجتماعية التي تقدمها كلية الفاشر تكاد تكون مقصورة على برامج التربية، فان على هذه الكلية تقديم برامج درجات جامعية في تخصصات العلوم الاجتماعية الاخرى مع تسجيل اعداد ملائمة من الطلاب. رابعاً، سوف ينبغي على كل من المؤسسات الثلاثة الاستثمار بشكل كافٍ في، ضمن اشياء اخرى، البنية التحتية التي قد تشجع هيئات التدريس فيها على اجراء البحوث بمستوى ملائم. هذه بالفعل قائمة تسوق طويله!

لنعتبر، على نحو مغاير، مؤسسة جديدة ربما تسمى "كلية دارفور الجامعية" والتي تشمل الكليات الثلاثة، وتصبح كل واحدة منها جناحاً لكلية دارفور الجامعية. سيتم في الوضع الجديد نقل برامج الدرجات الجامعية واعضاء هيئة

التدريس لتفادي الازدواجية غير الضرورية، ولتعزيز الفاعلية والكفاءة، وللسماح لكل جناح باداء وظيفته وفقاً لجوانب قوته الحالية والكامنة. على سبيل المثال، يتم تقديم برامج البكالوريوس في الاداب والعلوم الانسانية، والمواد ذات العلاقة بالصحة العامة بشكل استثنائي في جناح الفاشر، وسوف تقتصر الاعمال والتجارة والعلوم الاجتماعية (باستثناء التربية) والهندسة على جناح نيالا اما التربية والزراعة والغابات والعلوم البيطرية فتقدمها زالنجي.

وينبغي الاشارة الى ان لهذا السيناريو تاثيرات اقتصادية. فمثلاً سوف ينخفض عدد المكاتب التنفيذية ومجالس الادارة ومجالس الجامعات بثلاثين.

وتتمثل الاستراتيجية الاكثر فاعلية وكفاءة في تدارس الجامعات الولائية السبع في دارفور وكردفان امكانية تنفيذ عملية دمج وتحويل. ونتيجة لهذه العملية سوف تنشأ "كلية مجتمع فنيه" ومؤسسة سترتقي بشكل مضطرد الى النوع II من المؤسسات.

ان المؤلف لا يستوهم باي حال ان يتبنى كل اصحاب المصلحة السيناريو المقترح بحماس، بل على النقيض من ذلك من المتوقع ان يقابل بمعارضة نتيجة للشوفينية الاقليمية والقبلية بدلاً من الاعتبارات العقلانية. على الرغم من ذلك، فان مثل هذه العواطف زائلة، وسوف تضعف كثيراً اذا بدت توقعات السلام الدائم والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة قابلة للتحقق. علاوة على ذلك، سيكون تنفيذ السيناريو المقترح جزءاً من تنفيذ خطة استراتيجية للتعليم العالي يناقشها البرلمان ويصدق عليها (انظر القسم التالي).

واشير في هذا الخصوص الى انه من المرجح ان يدعم الطلاب واعضاء هيئة التدريس نقاشاً مستفيضاً لاستراتيجية الدمج والتحول المقترحة اذ انهم يستفيدون عندما تحل مؤسسات اقوى وجديرة بمسمى "جامعة" محل مؤسسات تعلم ضعيفة.

جدول 2: الخصائص الأساسية لجامعات الفاشر، ونيالا، وزالنجي، 2011-2012

الهندسة والتقنية	العلوم الطبيعية والرياضية	العلوم الاجتماعية (التربية)	الأعمال والتجارة	الآداب والعلوم الإنسانية	المجموع	عدد برامج البكالوريوس التي تقدم في خمسة مجالات عريضة للدراسة					هيئة التدريس وانتاجها من البحوث			الجامعة
						الهندسة والتقنية	العلوم الطبيعية والرياضية	العلوم الاجتماعية (التربية)	الأعمال والتجارة	الآداب والعلوم الإنسانية	عدد الاصدارات في الفترة 2009-2011	حملة درجة الدكتوراه	المجموع	
107	-	404 (353)	-	50	8,806	5	-	12 (9)	-	3	1	88 (48.9)	180	الفاشر
127	-	385 (290)	96	-	7,159	4	-	11 (7)	3	-	22	87 (43.5)	200	نيالا
78	-	417 (291)	-	-	4,965	11	-	19 (18)	2	-	5	43 (27.7)	155	زالنحي
312	-	1,206 (934)	96	50	20,930	20	-	42 (34)	5	3	28	218 (34.3)	635	

5-ملاحظات ختامية

كان السودان دائماً في حاجة ماسة للتحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الجذري، ولقد خيبت نخب السياسة والسلطة بصورة مزرية امل البلاد في تحقيق هذا التحول. وبدلاً من ذلك غاصت البلاد في وحل الحرب الاهلية والحكم الاستبدادي والتخلف الاقتصادي.

ربما كان من الممكن ان تتيح اتفاقية السلام الشاملة للبلاد فرصة تاريخية للانفكاك من حالتها المأساوية والتقدم نحو مستقبل زاهر يليق باهلها.

لقد سقت حجة مفادها أن التعليم يلعب دوراً حيوياً في مساعدة المجتمع على فهم نفسه بطريقة افضل وإرساء اسس مجتمع مدني تسوده ثقافة السلام والتسامح واحترام الاختلافات والاحتفاء بها، وتطوير قوة بشرية رفيعة المستوى وتتمتع بمهارات متكافئة للمستويات العالمية، ونتاج وإكتساب المعارف الجديدة وتطبيقها.

ايضاً، سقت حجة مفادها ان النظام الحالي للتعليم لا يستطيع انجاز ما ينتظره منه المجتمع الجديد.

ان الحاجة الى اعادة التفكير في التعليم في السودان لا يمكن تجاهلها او تأجيلها بعد الان، كما لا يمكن ان نترك للمؤسسات الفردية امر إصلاح نفسها؛ فهي جزء من المشكلة. لقد اصبح من الملح بدء حوار وسط اوسع طيف ممكن من المعنيين بالامر بغرض التوصل الى توافق على ثلاث مسائل هي:

أ. طبيعة التعليم واهميته في التصدي للتحديات الكبرى التي تواجه امتنا؛

ب. عزز نظام التعليم الحالي عن خدمة المجتمع في الحقبة الراهنة؛ و

ج. رؤية للتعليم على مدى العشرين سنة المقبلة يمكن ان تسهم بفاعلية وكفاءة في ازدهار كل السودانيين، اضافة الى اسهامها في التقدم الانساني.

وثمة طريقة فعالة لتنظيم مثل هذا الحوار الشامل المعمق تتمثل في ان يشكل فريق عمل يناط به وضع خطة استراتيجية للتعليم في الفترة 2016-2035، ثم يتبع ذلك ادارة حوار حول الخطة الاستراتيجية على المستويات القومية والاقليمية والولائية، ويتبع ذلك تصديق البرلمان عليها. أمل ان يستجيب المعنيين والمهتمين بالامر والمسؤولين عن التعليم لدعوتي الى بدء هذا الحوار.

المراجع باللغة العربية

- 1) التوم، محمد الامين احمد (2015). تحديات الوصول والإنصاف في التعليم العام في السودان. في: صديق امبده (محرر). واقع التعليم العام في السودان وتحديات الاصلاح. الخرطوم: دار مدارك (تحت الطبع).
- 2) ----- (2009). التعليم العالي في السودان: نحو رؤية جديدة لمرحلة جديدة. الخرطوم: مطابع العملة بالسودان.
- 3) امبده، صديق (2015). تمويل التعليم العام في السودان: النتائج وإمكانيات سد العجز. في: صديق امبده (محرر). واقع التعليم العام في السودان وتحديات الاصلاح. الخرطوم: دار مدارك (تحت الطبع).
- 4) وزارة التربية والتعليم (2014). التقرير الوطني لتقييم أهداف التعليم للجميع في الفترة من 2000-2015: رؤية السودان ما بعد 2015. الخرطوم.

References

- African Development Bank (2012). African Economic Outlook: Sudan 2012. (Accessed on 23 February 2013 from http://www.youthpolicy.org/national/Sudan_2012_Youth_Unemployment_Briefing.pdf)
- Ali, Ali A. G. (1994). Structural adjustment programmes and poverty in Sudan. Cairo: Arab Research Centre (in Arabic).
- Baldeh, Cecilia, Bile, Mohamed, Boubekour, Farid and Huebler, Friedrich (2008). Every child counts: Universal primary education in the Middle East and North Africa. (Retrieved on 7 May 2009 from <http://siteresources.worldbank.org/EDUCATIONLP/Resources/>)
- Benadusi, L. (2001). Equity and education: a critical review of sociological research and thought. In W. Hutmacher, D. Cochrane & N. Bottani (eds) In Pursuit of equity in Education. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 25–64.
- CIA (2014). CIA World Factbook (accessed 26/04/2014).
- Coleman, James S., Ernest, Q. Cabel, Carol, j. Hobson, James McPartland, Alexander, M. Mood, Fredric, D. Weinfel;d, and Robert, L. York (1966). Equality of Educational Opportunity. Washington, DC: Department of Health, Education and Welfare, Office of Education.
- Court, Stephan (2012). An analysis of student: staff ratios and academics' use of time, and potential links with student satisfaction. London: University and College Union (UCU).
- Evans, G. and Rose, P. (2007). Education and Support for Democracy in Sub-Saharan Africa: Testing Mechanisms of Influence. Afrobarometer Working Papers, Working Paper no. 75 (retrieved on 12 August 2010 from <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24-a6a8c7060233&lng=en&id=91899>).
- Gadkarim, Hassan Ali (2010). Oil, Peace and Development: The Sudanese Impasse (Retrieved on 17 January 2011 from <http://www.cmi.no/publications/file/3793-oil-peace-and-development-the-sudanese-impasse.pdf>).
- Hanushek, Eric A. and Steven G. Rivkin (2006). Teacher quality. In Eric A. Hanushek and Finis Welch (eds.): *Handbook of the Economics of Education*. Amsterddam: North Holland.
- Herz, B.; Sperling, G. B. (2004). *What works in girls' education: Evidence from the Developing World*. New York: Council on Foreign Relations.
- Ibrahim, Ibrahim A., Abdella M. Elobadi and Mustafa, Y. Holi (2001). . "Poverty, Employment and Policy Making in Sudan: A country Profile". Draft, November, Khartoum.
- Index Mundi (2014). Retrieved on 20/03/2014 from <http://www.indexmundi.com/g/r.aspx?v=69>.

Lacour, M. and Tissington, L. D. (2011). The effect of poverty on academic achievement. *Education Research and Reviews*, vol. 6 (7), pp. 522-527.

Levin, B. (2003). Approaches to equity in policy for lifelong learning. Report prepared for OECD. (Retrieved on 17 December 2004 from <http://www.oecd.org/education/country-studies/3>).

Louzano, Paula (2001). Developing educational equity indicators in Latin America. Santiago: UNESCO Regional Office.

Ministry of General Education (2012). Interim Basic Education Strategy.

Ministry of Education (1973; *Arabic*). Report of the Committee on Focusing Education.

Ministry of General Education, Education Planning, in collaboration with OXFAM and Save the Children Organization, Sweden (April 2007). Cost and Financing of Basic Level Education in Khartoum and Blue Nile States.. Khartoum.

Nationmaster. (Retrieved on 17 March 2013 from <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/su.html>)

OECD (2005).

Oxaal, Z. (1997). *Education and Poverty: A Gender Analysis*. Report prepared for the Gender Equality Unit, Swedish International Development Cooperation Agency (Sida).

Reardon, Sean F. (2011). The widening academic achievement gap between the rich and the poor: New evidence and possible explanations.

Sen, Amartya (2001). *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press.

Servaas van der Berg (2008). Poverty and Education. International Academy of Education and International Institute for Educational Planning: Education Policy Series 10. (Retrieved on 23 January 2009 from <http://www.smec.Curtin.edu.au/iae/>)

Siddig, Khalid H. A. & Babiker, Babiker I. (2012). "[Agricultural efficiency gains and trade liberalization in Sudan](#)," *African Journal of Agricultural and Resource Economics*, African Association of Agricultural Economists, vol. 7(1), October.

UNDP (2012). Status of MDGs in Sudan in 2012. (http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm).

UNDP (2014). Human Development Report 2014. (<http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/2013GlobalHDR/English/HDR2013%20Report%20English.pdf>).

UNESCO (1996). Learning; the Treasure Within. The International Commission on Education for the Twenty-first Century chaired by Jacques Delors, UNESCO. Report to UNESCO of the International Commission on Education for the Twenty-first Century.

UNESCO (1998). World Statistical Outlook on Higher Education: 1980-1995: World Conference on Higher Education Higher Education in the Twenty-first Century: Vision and Action. Paris: UNESCO

United Nations (2014). The Millennium Development Goals Report 2014. New York: United Nations (Retrieved on 13 March 2015 from <http://www.un.org/millenniumgoals/2014%20MDG%20report/MDG%202014%20English%20web.pdf>).

UNESCO (1990). Trends and projections by level of enrolment by level of education and by age, 1960-2025 (as assessed in 1989).

Commission on Education for the Twenty-first Century. UNESCO Institute for Statistics (2011). Global Education Digest 2011: Comparing Education Statistics Across the World. (Retrieved 10 October 2012 from http://www.uis.unesco.org/Library/Documents/global_education_digest_2011_en.pdf).

UNESCO (2005). *Global Monitoring Report: Education for All: The Quality Imperative*. Paris: UNESCO.

UNESCO Cairo Office (August 2008). *UNESCO National Education Support Strategy (UNESS)*. Republic of Sudan. Draft document prepared in collaboration with the UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States. Cairo.

UNICEF (2009). Sudan – Statistics. http://www.unicef.org/infobycountry/sudan_statistics.html
Retrieved 2 June 2009

World Bank (2012a). *The status of the Education Sector in Sudan* (Prepared by the World Bank and the Government of National Unity of the Republic of Sudan). Africa: Human Development Series. Washington, DC.

World Bank (2012b). (Retrieved on 05 October 2012 from <http://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.CMPT.ZS/countries/ZF?display=default>).

World Bank (2013). Basic education project, Implementation, completion and results Repo. Report No: ICR2138 (retrieved on 07 February 2014 from